

"عصر نهاية الخرافة" وبدء اللعب على المكشوف.. إسرائيل لا تحمي النظام الهاشمي..

وتريد الصفة الشرقية دون ملوكها للمضي بترحيل الفلسطينيين: مؤسسات عمّان "خارج التغطية" وعاهل الأردن قريب من الشارع بمفرده.. ما مصير اتفاقية وادي عربة؟ ورسائل يجب أن يلتقطها "نادي الملكيات" في الخليج برلين- "رأي اليوم" - فرح مرقه:

تقول "الخrafة الأردنية" المزروعة في عقول كثيرين أن "النظام الهاشمي الأردني تحميه إسرائيل" وأن حماية إسرائيل يجعله غير محتاج حتى لرضا الأردنيين أو تفاعلهم معه. هذه رواية يتداولها كثر سواء في الطبقة السياسية في الأردن أو حتى في الشارع، مشددين على ان إسرائيل "لن تسمح بالفوضى على حدودها".

اليوم يبدو جلياً ان الامر خرافة، لا بل والصحف الإسرائيلية تؤكد ان إسرائيل اليوم تحتاج للفوضى المذكورة على حدودها ل تستغلها بصورة تشابه ما حصل مع سوريا، والحقيقة ان إسرائيل لا تحمي الا مصالحها والأخطر ان النظام الأردني بات بعين إسرائيل تهديداً لمخططاتها وتحديداً مخططات اليمين الذي يقودها حتى اللحظة.

وفقاً للمقالات الإسرائيلية المتتالية خلال الأسبوعين الماضيين والتي ختمها مقال في صحيفة هآرتس الاحد يتحدث عن المخطط اليميني الراغب بانقلاب على الملك عبد الله الثاني، فالاردن بصورة الحال بات حجر عثرة في وجه مخططات "الدولة العبرية".

اليمين الإسرائيلي يرى بطبيعة الحال ان الوقت حان للمزيد من التمدد في الجغرافيا، لا بل ويعتقد انه اليوم في فترة ذهبية من الفوضى في الإقليم والتي تسمح له بهذا التمدد، وهنا يجد الإسرائيليون عائقاً في التمدد عنوانها الاستقرار السياسي في الأردن، اذ من الصعب التمدد وترحيل الفلسطينيين طالما الأردن مستقر على حاله.

في هذا الاطار، تصدر التصريحات الإسرائيلية اذ يبدو وجود النظام وثباته عائقاً في وجه الإسرائيليين

لتنفيذ المخطط المفترض، كما يرى الإسرئيليون بوضوح ان مثل هذه المخططات لن تمرّ طالما الأردن في حالة استقرار.

عمان بهذا المعنى تشكل مجموعة أرمات للاسرئيليين اليمينيين، وهؤلاء يمثلهم حزب نتنياهو والمتحالفين معه، وتعيق العاصمة الأردنية مخططاً لهم، ومنها تلك التي تم نشرها فعلاً سواء من تسليم المقدسات ورعايتها للسعودية او حتى من حيث فتح المجال ولكن الأخطر اردنياً ان العاصمة نفسها لا تبدو واعية فعلاً بطبقاتها السياسية والاقتصادية وحتى الإعلامية لهذه الرغبة الإسرئيلية رغم إعلانها بأكثر من مناسبة.

هنا بدا لافتاً (ولا يزال) ليس فقط غياب استراتيجية حقيقية تتصدى للإعلام والرواية الإسرئيلية، ولكن حتى غياب اللعب السياسي القادر على تحويل مثل هذه التحليلات إلى فرص، واهمها ما يتعلق بصفقة الغاز الإسرئيلية التي تشعل الجدل في الأردن منذ توقيعها، وهذا هي اليوم لا تزال تجد من يدافع عن مضيها رغم الاعتراضات الشعبية.

مضي الصفقة يعني ببساطة رهن قطاع أساسي وبنوي لإسرائيل، والاهم الإصرار على منح الأخيرة أموالاً من الممكن ان يستفيد منها الأردنيون اكثر من سواهم، خصوصاً في المناخ الاقتصادي المعقد.

التحليلات والتسريبات الإسرئيلية اليوم لا تعني فقط ان اليمين يفكر بازاحة النظام الأردني ولا انه بدأ يفعل خطته في ذلك وحسب، بل يعني انه سيذهب بهذا الاتجاه رغم وجود معاهدة وادي عربة التي ضمنت للاسرئيليين الكثير من المكاسب منذ ربع قرن، ما يعني ان المعاهدة التي يطالب الشارع الأردني بتعليقها بكل الأحوال، والتي تحدثت التقارير الإسرئيلية عن كونها "غير ثابتة في العقيدة العسكرية" بعد تدريبات "سيوف الكرامة"، من الواضح انها غير موجودة لا بل وساقطة من عقيدة اليمين الإسرائيلي بكل الأحوال.

هنا يتجاوز المشهد جملة "علاقات بأسوأ حالاتها" التي شرح فيها ملك الأردن العلاقات مع إسرائيل خلال تكريمه في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى المدافع الشخص عن إسرائيل، لمرحلة يصر باحثون سياسيون على تسميتها "مرحلة اللعب على المكشوف" باعتبار السلام مع الأردن أصلاً كان تكتيكياً ومرحلياً من جانب إسرائيل ولا يعكس حقيقة الرغبة لديها.

بهذه الحالة تحتاج عمان فعلاً لمراجعة سياساتها، اذ تشكّل مثل هذه التقارير وبالنظر للطرف الموضوعي فرصة حقيقة يجب التقاطها، قبل ان تتحول لتحدٍّ كبير وخطر. فتقارير إسرائيلية تتحدث عن إزاحة الملك عبد الله الثاني عن عرشه يمكن لها ان تعيد توحيد الأردنيين مع الملك بما فيهم معظم المعارضين لطريقة الحكم، وهنا تحت قاعدة "العدو المشترك" في قواعد الاعلام.

بهذا المعنى يمكن للحكومة وقبل ان يبدأ عقد الغار الإسرائيلي الغاء الصفقة فعلاً ويمكن للنواب تعجيل قرارهم والقانون الذي يتم اعداده على مهل خلال الأسبوع الأخير من هذا العام، لاتخاذ موقف يسمح فعلاً بالتفاعل بين السلطات والشارع على قاعدة العدو المشترك أيضاً، والاهم على قاعدة احترام الرغبة

هنا وبإضافة لكل ما يتعلق بالتعامل مع إسرائيل، تحتاج السلطات الأردنية للمزيد من الوعي والنجاح أيضا في التعامل مع الشارع، ووقف مظاهر الخشونة غير المبررة ووقف أزمات مفتعلة عبر مسؤولين هنا او هناك، لصالح الانفتاح الحقيقى على الشارع واحتياجاته، وهو امر لا يصح ان يبقى في اطاره النظري واللقطي، بل ان ينتقل للمزيد من الإجراءات الأكثر فعالية بما فيها تخفيف الضرائب ومراجعة النفقات. التقارير الإسرائيلية، والتصيرات الإسرائيلية الموازية لها والتي تؤكدها ، يمكن أيضا استغلالها لخدمة المصالح الأردنية مع دول الجوار التي تجاهلت عمان ومصالحها في الأعوام القليلة الأخيرة، فالاردن بغض النظر عن أي شيء صمام الأمان بالنسبة للملكيات العربية، ومجرد تضرر نظامه في هذه المرحلة يعني تضرر الملكيات والاميريات جميعا وبالتالي كما حصل ويحصل مع الجمهوريات العربية.

كل هذه التفاصيل تستطيع الدولة الأردنية عمليا التنبه لها والعمل عليها بأسرع وقت ان توفرت لديها معادلة "الرغبة والقدرة" المعقّدة مؤخرا ليس فقط بسبب اطاحات متتالية بالكافئات من معظم المناصب السياسية والإعلامية، وإنما اكثر لأن مفاصل أساسية في البلاد لا تزال منشغلة بمناكلات وازمات صغيرة جدا تعفيها عن رؤية الصورة الكبيرة .

هنا حسرا وان لم تتوحد أجهزة الدولة ولمرة واحدة بصورة عضوية، لن يستفيد كثيرا عاهل الأردن من الجولات المختلفة والأنشطة المكوكية التي يقوم بها، ورغم ان التسريبات الإسرائيلية قد تخدمه بصورة كبيرة فعليا في تثبيت عرشه وإعادة ترميم العلاقة مع الشارع، الا ان ذلك يتطلب عمليا عملا اكثر نصجا من أجهزة الدولة مع الملك وليس مع انفسهم.